

ضمانات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في بعض دول الخليج

عبدالرحمن بن صالح بن محمد الصالح

مستشار قانوني - مُحكم - وسيط

2022م

الملخص

يُعرف حكم التحكيم الأجنبي بأنه إجراء نظامي وقانوني للتوصل إلى حلٍّ لإنهاء النزاعات القائمة بين أطراف دولية، بإصدار حكم يكون مقبولاً وقابلًا للتنفيذ لدى الدول في نصف اتفاقية أو معاهدة، ويتمثل هدف الدراسة الرئيسي بالكشف عن مدى كفاية الحماية والضمانات المقررة لتنفيذ الأحكام الأجنبية في دول الخليج وفق الاتفاقيات الدولية، وكيفية الاستفادة من الضمانات المقررة في تلك الاتفاقيات لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دول الخليج. وقد تم اتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد أساساً على أسلوباً علمياً وموضوعياً الذي يتضمن التعامل مع النصوص القانونية بضمانات تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية في دول الخليج، وذلك بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث بواقع مطلب واحد أسفل كل مبحث. وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها اعتبار التحكيم كنظام قضائي خاص اتفاقي يوازى قضاء الدولة ولا يختلط به، ويتمثل حكم المحكمين (بعد صدور الأمر بتنفيذه) مع الحكم الصادر من قضاء الدولة في كافة الآثار القانونية المترتبة على الحكم القضائي، كما ظهر أن تنفيذ الأحكام الوطنية أو الأجنبية على حد سواء، لا يمكن أن يتم إلا بعد صدور أمر قضائي بتنفيذه من القضاء العام في الدولة المراد تنفيذه فيها، وبأن حكم التحكيم بدون الصيغة التنفيذية لا أثر له مطلقاً، وأخيراً أوضحت الدراسة خضوع أحكام المحكمين الأجنبية للاتفاقيات، ومنها التي أقرها المؤتمر الدولي الذي دعا إلى عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك بتاريخ 10 يونيو 1958م، والتي انضمت لها كثير من دول العالم لهذه الاتفاقية، ومنها دول الخليج.

الكلمات المفتاحية: حكم التحكيم الأجنبي، دول الخليج، المحكمين.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخمسون (حزيران) 2022

ISSN: 2617-9563

Abstract

A foreign arbitration judgment is defined as a statutory and legal measure to find a solution to disputes between international parties by making a judgment acceptable and enforceable to States in the text of a convention or treaty. The main objective of this study is to reveal the adequacy of the protection and safeguards established for the implementation of foreign sentences in the Gulf States in accordance with international conventions and how to take advantage of the guarantees established in those conventions to implement foreign arbitration provisions in the Gulf States. The researcher has adopted the descriptive Method, which is based mainly on a scientific and objective approach, involves dealing with legal texts by guaranteeing the implementation of foreign arbitral judgments in the Gulf States by dividing the study into three areas of research with one requirement below each area. The study produced several results, the most important of which was to consider arbitration as a special, conventional judicial system that was parallel to the State's judiciary and was not intermingled with. The arbitrators' judgment. (After giving the order for its execution) with the judgment of the State judiciary on all legal implications of the judgment and the implementation of both national and foreign judgments, It can take place only after a judicial order has been issued for its execution by the General Court of the State in which it is to be executed and that an arbitral award without executive formulation has no effect whatsoever, Finally, the study showed that foreign arbitrators' provisions were subject to conventions, including those approved by the international conference convening the United Nations Economic and Social Council in New York City on 10 June 1958. which many of the world's countries have acceded, including the Gulf States.

Keywords: Foreign Arbitration Judgement, Gulf States, Arbitrators.

المقدمة

يعتبر حكم التحكيم أجنبياً (دولياً) إذا صدر في دولة غير الدولة التي يُطلب منها تنفيذ الحكم فيها، أو إذا كانت القواعد الإجرائية التي اتبعتها هيئة التحكيم للفصل في النزاع مبنية على قانون تحكيم أجنبي، أو حسب قواعد مماثلة يتم إتباعها لدى مراكز التحكيم الدولية، والضابط في التفريق بين التحكيم الدولي والأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى، حيث أن بعض الدول تصف حكم التحكيم أجنبياً، وبعض الدول تصف حكم التحكيم دولياً، وذلك لعدة اعتبارات منها على أساس الإقليم مثل بريطانيا، فإذا صدر حكم التحكيم في دول تختلف عن الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها اعتبرته تحكيمياً أجنبياً، وهناك دول تصنف حكم التحكيم على اعتبار أساس جنسية المحكمين مثل إيطاليا، وبعض الدول تبني حكم التحكيم على أساس إجراءات التحكيم التي تم اتخاذها للفصل في النزاع مثل ألمانيا وفرنسا فتعتبره أجنبياً.

فقد أوضحت المادة الثالثة من الاتفاقية العربية لتنفيذ الأحكام الصادرة عن جامعة الدول العربية عام 1952م على اعتبار الحكم أجنبياً على أساس الإجراءات، وكذلك المادة الأولى من اتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها الصادرة عام 1958م على أن يتم اعتبار حكم التحكيم أجنبياً على أساس الإجراءات التي تم بها فصل النزاع.

ويمكن تعريف حكم التحكيم الأجنبي: بأنه إجراء نظامي وقانوني للتوصل إلى حلٍّ لإنهاء النزاعات القائمة بين أطراف دولية، بإصدار حكم يكون مقبولاً وقابلًا للتنفيذ لدى الدول في نصف اتفاقية أو معاهدة. (البلعكي وروحي، 2002)

ويقصد بحكم التحكيم، القرار المنهي الذي تصدره هيئة التحكيم في موضوع النزاع، سواء كان هذا القرار شاملاً لجميع النزاع أو لجزء منه فتتقضي خصومة التحكيم بصدور حكم في موضوعها، فالمحكم يصدر حكماً حاسماً منهيًا للنزاع بين الطرفين، كما أن حكم التحكيم يجب أن يكون واضحاً وحاسماً في نفس الوقت، بحيث يمكن الاحتجاج بهذا الحكم.

إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية لهذا البحث في أن هذه الأحكام التحكيمية الأجنبية وأن اعترفت فيها القوانين الداخلية في كل من تشريعات وقوانين دول الخليج، إلا أنه لم تعامل كحكم يمكن أن يعترف بالمراكز القانونية كما هو الحال بالنسبة للحكم الصادر من محاكم الدولة نفسها، فقد تطلب كل منهم إجراءات ومتطلبات من خلال آليات تكسب هذه الأحكام الصيغة التنفيذية حتى تصبح كالأحكام القضائية الداخلية أو أحكام التحكيم الوطنية.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخمسون (حزيران) 2022

ISSN: 2617-9563

والتساؤل الرئيس يدور حول "ما مدى كفاية الحماية والضمانات المقررة لتنفيذ الاحكام الأجنبية في دول الخليج وفق الاتفاقيات الدولية، وكيفية الاستفادة من الضمانات المقررة في تلك الاتفاقيات لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دول الخليج؟".

أهمية البحث

أن رقابة الأجهزة الوطنية على حكم التحكيم الأجنبي لا تمتد إلى إعادة فحص موضوع النزاع لإدخال حكم التحكيم الأجنبي في الدائرة الوطنية كحكم يتمتع بالقوة التنفيذية، وأن مفهوم الإجراءات الواجبة ليس موحداً في كل دول الخليج، إلا أن دعوى ببطالان حكم التحكيم الأجنبي يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم كقاعدة، كما تظهر الأهمية القانونية لأحكام التحكيم الأجنبية على إقليم دول الخليج في أن مجتمع التجارة الدولية يعكس مدى رغبة تلك الدول في حل وسرعة الفصل في المنازعات التي يكون الأجنبي طرفاً فيها.

أهداف البحث

- 1- بيان كيفية تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية في دول الخليج
- 2- مدى فاعلية نظام تنفيذ أحكام المحكمين في إطار التشريعات في دول الخليج
- 3- بيان إمكانية زيادة الضمانات لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دول الخليج

أسئلة البحث

- 1- ماهي صور الضمانات القانونية المقررة لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية؟
- 2- هل الضمانات القانونية لتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية كافية؟ وما هي المقترحات للضمانات الحالية؟
- 3- هل يمكن اعتماد ضمانات قانونية جديدة لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية لدول الخليج؟

منهجية البحث

سوف يتبع الباحث لإعداد هذا البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد أساساً على اسلوباً علمياً وموضوعياً الذي يتضمن التعامل مع النصوص القانونية بضمانات تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية في دول الخليج، كما سوف يتبع الباحث تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، كل مبحث ينقسم الى مطلب واحد.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخمسون (حزيران) 2022

ISSN: 2617-9563

الدراسات السابقة

هناك ندرة في المصادر والمراجع الأولية والثانوية حول موضوع البحث، ومن هذه الدراسات نجد أن هناك دراسات مميزة سابقة تطرقت لموضوع تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دولة الخليج، رسالة الماجستير للباحث عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فريان، بعنوان "تنفيذ أحكام التحكيم الوطنية والأجنبية في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006م". وكذلك بحث "تنفيذ أحكام المحكمين في القانون العماني، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، 2008م"، للباحث سليمان بن علي بن راشد القنوبي.

خطة البحث

المبحث الأول: مدخل إلى تنفيذ أحكام المحكمين.

المطلب الأول: مفهوم تنفيذ أحكام المحكمين وتعريف حكم المحكمين.

المبحث الثاني: ضمانات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبي في دول الخليج.

المطلب الأول: دعوى بطلان احكام التحكيم الأجنبية.

المبحث الثالث: تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية وفق الاتفاقيات الدولية في دول الخليج.

المطلب الأول: شروط تنفيذ احكام التحكيم الأجنبية.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المبحث الأول

مدخل إلى تنفيذ أحكام المحكمين

التحكيم يعتبر نظام قضائي خاص اتفاقي يوازي قضاء الدولة ولا يختلط به، ويتمثل حكم المحكمين (بعد صدور الأمر بتنفيذه) مع الحكم الصادر من قضاء الدولة في كافة الآثار القانونية المترتبة على الحكم القضائي، كما يلتقي حكم المحكمين مع قضاء الدولة من خلال دور المحكمة المختصة أثناء نظر خصومة التحكيم، ومن خلال دعوى البطلان، وأيضاً من خلال طلب الأمر بتنفيذ حكم المحكمين، بعد انتهاء خصومة التحكيم.

المطلب الأول

مفهوم تنفيذ أحكام المحكمين

اتجهت معظم القوانين العربية الخاصة بالتحكيم إلى بيان الإجراءات وتعداد الشروط الخاصة بتنفيذ حكم المحكمين الأجنبي، ألا أنها لم تضع تعريفاً محدداً لتنفيذ أحكام المحكمين باعتبار أن التعريف ليس من مهمة المشرع وإنما من مهمة الفقه في المقام الأول، ونرى أن نساير طريقة معظم اساتذتنا الفقهاء عند التصدي لتعريف معين من خلال البحث في المعني اللغوي أولاً، ثم المعني الاصطلاحي ثانياً، وهو ما سوف نتعرف له فيما يلي:

1- المعني اللغوي

تعتبر كلمة تنفيذ الأحكام في اللغة عن أي أمر يؤدي إلى إخراج حكم المحكمين من الواقع النظري إلى الواقع العملي فيعتبر تنفيذاً له (السعدان، 1424).

2- المعني الاصطلاحي

يقصد فقهيًا بمصطلح التنفيذ: استيفاء الدائن لحق له في ذمة شخص آخر وهو المدين، وتنفيذ المدين لالتزامه قد يكون اختياراً وبارادته دون تدخل من جانب القضاء، ولا يغير من طبيعة هذا التنفيذ أن يقوم المدين به مدفوعاً بالخوف من احتمال قهره على الوفاء عن طريق القضاء (عكاشة، 2007).



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخمسون (حزيران) 2022

ISSN: 2617-9563

3- تعريف حكم المحكمين

اختلف الفقهاء في تعريف المحكمين فمنهم من ركز على مسألة القطعية أو النهائية ومنهم من وسع في تعريف حكم المحكمين ومنهم من ضيق في التعرف إلى حد اشتراط الخصومة والمنازعة، ومن أهم التعريفات الخاصة بحكم المحكمين التعريف الذي وضعته محكمة استئناف باريس لحكم المحكمين وذلك بحكمها الصادر بتاريخ 1994/3/25م، في قضية SARDISUD، بقولها " أعمال المحكمين التي تفصل بطريقة نهائية في كل أو في جزء من النزاع المعروف عليهم سواء في أساس النزاع ، أو في الاختصاص، أو في إجراءات المحاكمة، وتفضي لوضع حد نهائي للدعوى"(الأحدب، 1998).

ونستنتج من خلال هذا التعريف أن حكم المحكمين الجائز تنفيذه هو الفاصل في موضوع النزاع الملزم لأطرافه المنهي للخصومة، سواء كان صادراً بإجابة المدعي إلى طلباته كلها أو بعضها أو برفضها جميعاً أو في الاختصاص أو في الإجراءات ويتخذ شكل الأحكام القضائية بتوافر الشروط المنصوص عليها في القانون أو في اتفاق الطرفين.

4- تعريف التحكيم الأجنبي في القانون الكويتي

تنص المادة 200 من قانون المرافعات الكويتي على أن (يسري حكم المادة السابقة على أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي).

5- التعريف المقترح لتنفيذ أحكام المحكمين

هو كل إجراء وكل عمل يقصد به تحويل ما جاء بحكم المحكمين إلى واقع ملموس سواء تم بواسطة أطرافه أو بواسطة أطراف أخرى منحها القانون أو اتفاق التحكيم حق التدخل لتنفيذ حكم المحكمين وإعمال مقتضاه (القنوبي، 2008).

المبحث الثاني

ضمانات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في دول الخليج

نجد أن تنفيذ الاحكام التحكيمية الأجنبية او الأحكام الوطنية، لا يتم إلا بعد صدور أمر قضائي بتنفيذه من القضاء العام في الدولة المراد تنفيذه فيها، ويمكن تعريف الأمر بالتنفيذ بأنه الإجراء الذي صدر عن القاضي المختص في الدولة، ويأمر بمقتضاه بإعطاء حكم التحكيم الأجنبي القوة التنفيذية، مما يمثل نقطة الالتقاء بين القضاء الخاص والقضاء العام. ويطلق على هذا العمل القانوني (السند التنفيذي)، ولكي يكون حكم التحكيم سندا تنفيذياً لا بد أن يذيل بالصيغة التنفيذية من الجهة القضائية المختصة.

وقد نصت المادة 55 من قانون التحكيم الاماراتي على أنه (يتعين على من يرغب في تنفيذ حكم التحكيم أن يتقدم بطلب المصادقة على حكم التحكيم أن يتقدم بطلب المصادقة على حكم التحكيم والأمر بتنفيذه إلى رئيس المحكمة)، وكما نصت المادة الأولى من قانون التحكيم الاماراتي على أن المحكمة هي (المحكمة الاستئناف الاتحادية أو المحلية التي اتفق عليها الأطراف أو يجري ضمن دائرة اختصاصها التحكيم). وفي القانون البحريني نصت المادة 3 من قانون التحكيم البحريني على أنه (تختص المحكمة المدنية الكبرى بأداء الوظائف المشار إليها في المادة 6 من القانون المرافق)، وفي النظام السعودي نصت المادة 53 من نظام التحكيم السعودي على أنه (تصدر المحكمة المختصة أو من تندبه أمرا بتنفيذ حكم المحكمين)، وفي القانون العماني نصت المادة 56 من قانون التحكيم العُماني على أنه (يختص رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يندبه من قضاتها بإصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين)، وفي القانون القطري نصت الفقرة 2 من المادة 34 من قانون التحكيم القطري على أنه (يقدم طلب تنفيذ الحكم كتابة إلى القاضي المختص)، وفي القانون الكويتي فقد نصت المادة 185 من قانون المرافعات الكويتي على أنه (لا يكون حكم المحكم قابلاً للتنفيذ الا بأمر يصدره رئيس المحكمة).

وعلى أثر ذلك فإن حكم التحكيم بدون الصيغة التنفيذية لا أثر له مطلقاً، بسبب أنه لا بد من تأكد المحكمة المختصة المعروض عليها تصديق الحكم عدم تعارض حكم التحكيم مع حكم سبق صدوره من المحاكم الوطنية في النزاع ذاته، وترتيباً على ذلك إذا تقدم طلب تنفيذ حكم تحكيم أجنبي إلى المحكمة المختصة واتضح سبق صدور حكم من القضاء المحلي يتعارض مع حكم التحكيم وجب عدم تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي المتعارض مع الحكم المتعارض معه، وأضاف المنظم السعودي أنه لا بد أن يكون حكم التحكيم لا



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخمسون (حزيران) 2022

ISSN: 2617-9563

يتعارض مع النظام العام أو الشريعة الإسلامية، كأن يكون حكم التحكيم تضمن فوائده ربوية أو مسألة محرمة شرعاً، وكذلك لا بد أن يكون حكم التحكيم خالياً من حالات البطلان في الحكم. وقد اتفقت قوانين التحكيم الخليجية على أنه يشترط في تنفيذ حكم التحكيم اعلان الطرف الصادر ضده حكم التحكيم اعلاناً قانونياً صحيحاً بكافة الإجراءات المتعلقة بالتحكيم (محمود ، 2020).

المطلب الأول

دعوى بطلان احكام التحكيم الأجنبية

حكم التحكيم الأجنبي أي الذي يصدر خارج دول الخليج، قد يتفق الأطراف على خضوعه لقانون التحكيم الخليجي وقد لا يتفقون على ذلك ويخضع لقانون آخر أو للائحة مركز تحكيم معين.

فإذا صدر حكم تحكيم في الخارج، وكان الأطراف قد اتفقوا على خضوعه لقانون احدي دول الخليج، فإنه تثار مشكلة حول اختصاص القضاء بدعوى بطلانه، اذ يثار التنازع بين قاعدتين: قاعدة تغليب إرادة الأطراف على اخضاع التحكيمي للقانون الخليجي، بما يستتبعه من اخضاع حكم التحكيم لدعوى البطلان التي نظمها القانون لاحد دول الخليج، بما في ذلك منح الاختصاص بها للقضاء الخليجي اعمالاً لتلك الإرادة، وقاعدة الاختصاص الإقليمي للمحاكم والتي بموجبها تختص محكمة الدولة التي يصدر فيها حكم التحكيم بدعوى بطلانه.

المبحث الثالث

تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية وفق الاتفاقيات الدولية في دول الخليج

- النظم القانونية الدولية لتنفيذ أحكام المحكمين

- اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك ، 1958م) التي انضمت لها حتى اليوم 168 دولة، ومنها جميع دول الخليج.
- اتفاقيات دولية إقليمية تنظم الاعتراف والتنفيذ بأحكام المحكمين بين الدول الأطراف. (اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي 1983م) المادة 37.

تخضع أحكام المحكمين الأجنبية للاتفاقيات، ومنها التي اقرها المؤتمر الدولي الذي دعا إلى عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك بتاريخ 10 يونيو 1958م، والتي انضمت لها كثير من دول العالم لهذه الاتفاقية، ومنها دول الخليج.

وتنص المادة الأولى من الاتفاقية على أنها تنطبق فقط على القرارات التحكيمية الصادرة على إقليم دولة غير تلك التي يطلب الاعتراف بهذه الأحكام وتنفيذها على أرضها، تلك الأحكام التي تنشأ عن منازعات بين أشخاص عاديين أو بين اعتباريين ويطبق أيضا على القرارات التحكيمية التي لا تعتبر أحكاما داخلية في الدولة المطلوب الاعتراف بالحكم وتنفيذه على أرضها.

بعد التصديق على حكم التحكيم الأجنبي من المحكمة المختصة، يمنح الحكم قوة تنفيذية، فيكون قابلاً للتنفيذ الجبري في الدولة المصدرة لأمر التنفيذ، ويعتبر سنداً تنفيذياً، ويقدم للجهات المختصة لتنفيذه.

- طلب تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في دولة الإمارات

تتبع قواعد تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي (المادة 212/7، 1992)، في هذا نصت المادتان 235 و236 من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي على تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بموجب طلب يقدم لدى المحمة الابتدائية المطلوب التنفيذ في دائرتها، وقد نصت المادة 238 من قانون الإجراءات المدنية على أنه (لا تخل القواعد المنصوص عليها في المواد السابقة بأحكام المعاهدات بين الدولة وغيرها من الدول في هذا الشأن). كما نصت المادة 125 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن المعاهدات والاتفاقيات التي يبرمها الاتحاد ملزمة لحكومات الإمارات التي يتعين عليها إصدار القوانين واللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذها.

المطلب الأول

شروط تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

رغم ان اتفاقية نيويورك تنص على خضوع التنفيذ لقواعد القانون في الدولة التي يجري فيها التنفيذ، فقد فرضت في المادة الرابعة منها شروطاً يجب على من يطلب الاعتراف بالحكم أو تنفيذه مراعاتها، كما نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على حالات اذا توافر احداها، جاز رفض الاعتراف بالحكم أو تنفيذه.

وهي حالات بعضها يلزم التمسك به من خصم طالب التنفيذ (مادة 1/5 من الاتفاقية) وبعضها لا يلزم فيها ذلك.

ولما كانت نصوص هذه الاتفاقية قد أصبحت بانضمام دول الخليج إليها جزءاً من قوانين دول الخليج، فإن هذه الشروط تكون واجبة الاحترام على قدم المساواة مع ما ينص عليه قوانين دول الخليج في هذا الشأن.

ويلاحظ أنه لا يقع على عاتق طالب الأمر بالتنفيذ عبء اثبات ما نصت عليه المادتان الرابعة والخامسة من اتفاقية نيويورك من شروط. فقد قلبت اتفاقية نيويورك عبء الاثبات، والقت على المدعى عليه عبء اثبات وجود سبب يبرر رفض الاعتراف بالحكم او تنفيذه (هندي، 2001)، كما خولت المحكمة القضاء من تلقاء نفسها برفض الطلب اذا توافرت بعض الأسباب (والي، 2007)، وذلك على النحو الآتي:

- 1- طلب الأمر بالتنفيذ بما يدفع به الطلب وفقاً لاتفاقية نيويورك؛ وفقاً للمادة الخامسة من اتفاقية نيويورك.
- 2- شرط المعاملة بالمثل يوجب تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي للدولة الواقعة على اتفاقية نيويورك.
- 3- تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وفقاً لقانون دولة التنفيذ أو وفقاً لاتفاقية أخرى ابرمتها دولة التنفيذ.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخمسون (حزيران) 2022

ISSN: 2617-9563

الخاتمة

نخلص في بحثنا هذا إلى أننا حاولنا دراسة ضمانات أحكام التحكيم الأجنبية والوقوف على مدى قدرة هذه الوسيلة على الاحتفاظ لنفسها بهذه الضمانات والركائز التي تقوم عليها، والصمود بالتالي أمام المتغيرات التي يعرفها عالمنا الحاضر نتيجة التطورات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية الهائلة التي أثرت في جميع المجالات والمؤسسات.

النتائج

- 1- أن تنفيذ أحكام المحكمين في التنظيم القانوني لدول الخليج هو نظام فعال ودقيق ويتفق في معظم أحكامه مع قواعد اليونسترال المعتمدة من لجنة الأمم المتحدة ومع النظم القانونية الحديثة.
- 2- يتفق حكم المحكمين الأجنبي مع الحكم القضائي من ناحية الحجية القانونية كما يتفق أيضا معه من ناحية حيازته لقوة التنفيذ بعد صدور أمر التنفيذ من القاضي المختص.
- 3- أن تنفيذ الجبري لحكم التحكيم الأجنبي لا يتم إلا بعد فحص الحكم وتحقق القاضي من توافر شروط قبول طلب الأمر بالتنفيذ من عدمه.

التوصيات

- 1- ضرورة أن يقوم المشرعين في دول الخليج بسن قانون خاص بالتحكيم الدولي، يكون مستقلاً عن قانون التحكيم الداخلي، بحيث ينظم كافة جوانب التحكيم الأجنبي وتنفيذه.
- 2- مساواة تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية بأحكام القضاء الوطنية التي لا تتطلب إجراءات تنفيذها مثل هذه المعوقات التي نص عليها قوانين دول الخليج، وبالتالي حث أطراف أي نزاع للجوء إلى التحكيم كنظام قضائي أمثل لحل النزاعات التجارية والمدنية.
- 3- ضرورة تفعيل مراكز التحكيم الدولي المحلية والإقليمية وخاص مركز التحكيم لدول الخليج العربية وذلك بتشجيع اللجوء إليها وتطعيمها بالمحكمين من أبناء دول الخليج بالإضافة إلى قبول محكمين أجانب فيها.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخمسون (حزيران) 2022

ISSN: 2617-9563

المراجع

1. أحمد هندي. (2001). تنفيذ أحكام المحكمين. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
2. البعلبكي، و روي. (2002). القاموس القانوني الثلاثي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
3. المادة 212/7. (1992). قانون الإجراءات المدنية الإماراتي رقم 11. الإمارات : قانون الإجراءات المدنية الإماراتي.
4. سليمان علي القنوبي. (2008). تنفيذ أحكام المحكمين في القانون العماني. مسقط: جامعة السلطان قابوس.
5. عبدالحليم عكاشة. (2007). التنفيذ الجبري وفقاً لقانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني. عمان: دار الكتب القانونية.
6. عبدالحميد الأحذب. (1998). موسوعة التحكيم. القاهرة: دار المعارف.
7. عبدالله السعدان. (1424). مفهوم تنفيذ أحكام المحكمين. ندوة الصلح والتحكيم (صفحة 3). الطائف: وزارة العدل .
8. فتحي والي. (2007). قانون التحكيم في النظرية والتطبيق. الاسكندرية: منشأة المعارف.
9. محمود عمر محمود . (2020). التحكيم علماً وعملاً وفقاً لقوانين التحكيم بدول مجلس التعاون الخليجي. البحرين: دار القرار .